

نحو ايهم أشد وقولهم فسلم علي ايهم افضل وبهماد علي ثعلب المنكر  
 لموصولة اي **وال في وصف صريح** اي خالص الوصفية بان لم تغلب عليه  
 الاسمية **لغير تفضيل** وذلك كاسم الفاعل والمفعول **كالضارب والمضرب**  
 بخلاف الداخلة علي الاسم من الوصفية كالرجل او ما غلب عليه  
 الاسمية كالأبطح والاعرج او ما دل علي تفضيل كالأفضل والاعلم فان  
 ال في ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة علي الصفة المشبهة كالحست  
 فيجاء ابن مالك الي انها موصولة اسمي وجري عليه المص في التثنية والواضع  
 في باب ما لا يضر في كنه قال في المعنى وليس بشيء لان الصفة المشبهة  
 للشبوت فلا تقول بالفعل الدال علي الحدوث ولهذا كانت ال الداخلة علي  
 اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضية انها حرف تعريف وبه  
 صرح في الاوضح في باب الصفة المشبهة وعلي الاول اجيب بان الصفة  
 المشبهة تهمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل  
 وما ذهب اليه من ان ال الداخلة علي هذا الوصف الصريح موصولة اسمي  
 هو الاصح بدليل عود الضمير عليهما في نحو قد اطلع المتقي ربه وليست  
 موصولة اخرى كما مر ولا نهالا تقول مع صلته بالمصدر ولا حرف تعريف  
 لعدم تقدم مهول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل علي مدخولها  
 وايضا لو كانت حرف تعريف لفتح الي اقها في اعمال اسمي الضارع  
 والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبعده من مشابهته  
 واللازم منتق قال الرضي وهذا الخلاف اذ المر تك اللام للعهد اما اذا كانت  
 له كما في قولك جاني ضارب فكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها  
 ووصلها بالظرف كما في قوله من لا يزال يشاكر علي الحق **وبالحكمة**  
 الاسمية

الاسمية كما في قوله من القوم الرسول الله منهم ضرورة لهم ان تصدق ابني  
 وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله ما انت الحاكم الترضي حكومتهم علي المختار  
 في تفسير الضرورة **وذو في لفظة طي** خاصة دون غيرهم من العرب بقوله  
 ويبري ذو حوزة وذو طوبى والمشهور عنهم افرادها وتذكرها وبنائها  
 علي الساكن الاعلى الضم كما توهم بعض المتأخرين اذ ليست حرفا واحدا  
 بل حرفين الثاني منهما ساكن والباقيما يكون في الاخر ومنهم من يعربها  
 بالجر وفي اعراب ذي الموعر كما مر وخصه ابن الصايغ بحالة الجر لانه المسموع  
 كقوله فحسي من ذي عندهم ما كواني واستشكل اعرابها بان سبب  
 البناء وجود مع عدم المعارض وما جزم به هناك ان ذو تطلق عند  
 طي علي المونث ايضا هو المجرى به في ساير كتب ابن مالك وخصه في  
 الجامع ببعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات لكل مونث ويخصان بطي  
 ومن يصر فها ويربهما ومن يستعمل ذو للجميع في كل الموصوفين بعض  
 بعد تصديره بالاول ويؤيده قول ابن الصايغ الاقصر امتناع اطلاقها  
 علي المونث **وذا** حالة تكونه **بعدها** باتفاق من البصري **او بعد من**  
**الاستغناء ميتين** علي الاصح عندهم والمرجع في ذلك الي السماع وكلاهما  
 مسموع قال تعالى ما ذا انزل ربكم وقال الشاعر وقصيدة تاتي الملوغرية  
 قد قلتها ليقال من ذا قالها **ه** والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتياجا  
 بقوله عدس ما لعدس عليك اشارة **ه** امنت وهذا تحلين طليق **ه** اي الذي  
 تحلينه طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين اسماء الاشارة بذلك  
 عندهم بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تكون عندهم موصولات والبلغ  
 من ذلك جعلهم الاسم المحالي بال من قبيل الموصولات كقوله

نسخة  
 جوت